

الاستنساخ الشبكي للمخاطر الأمنية ومآزق الدفاع المجتمعي

الأستاذ الدكتور عامر مصباح
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر 3

الملخص

تبحث هذه الدراسة ظاهرة الانتشار الشبكي للمخاطر الأمنية عبر استنساخ نفسها من منطقة لأخرى، محركاً بواسطة مصفوفة من الظروف المساعدة ودعم فواعل معينة المدفوعة بمصالح معينة في استمرار النزاعات وانتقالها من دولة لأخرى؛ تشتق خاصية الاستنساخ الشبكي في الشؤون الأمنية الدولية من قوانين طبيعة ونشأة الظواهر الاجتماعية وانتشارها، البعض يصطلح عليها بمفهوم «العدوى الاجتماعية»، «التعلم الاجتماعي»، «التأثير الشبكي»، وغيرها من ديناميكيات التأثير الاتصالي داخل المجتمعات وما بين الجماعات. الوضع المأساوي لتأثير الاستنساخ الشبكي محدد في اختراق كل الحدود المجتمعية والقيود المعيارية والمحرمات الثقافية، بشكل يؤدي إلى التأثير المميت على الروابط والقوى المعنوية والرمزية المسؤولة عن توليد ودعم قوة القابلية المجتمعية للدفاع على المستوى الفردي، الجماعي، والمجتمعي. تم تحديد القوى المحركة لخاصية الاستنساخ الشبكي في حدة النزاعات الأهلية والأزمات الإنسانية؛ الأطراف الخارجية؛ جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الاستنساخ الشبكي، انتشار المخاطر الأمنية، النزاعات الأهلية، الأطراف الخارجية، الدفاع المجتمعي، استقرار المجتمعات والدول

Abstract

This study explores the network spread phenomenon of security danger through cloning itself from region to another, motivated by a range of helping circumstances and reinforcing special actors driven by particularly relevant continuing conflicts and transiting from state to state; network cloning features in international security affairs derive from natural laws and the creation and defusing

of social phenomena, some termed «social infection», «social learning», «network impact», and other communicated influence dynamics inside societies and intra groups. Dramatic situations for network cloning impact determine into penetrate and social borders, normative constraints, and cultural taboos, which lead to lethal effects on connections and symbolic and moral forces that are responsible for generating and supporting defensible society power at individual, group, and societal levels. The forces driving the network-cloning feature have been classified as civil conflicts and humanitarian crises; external actors; and terrorist and criminal organized groups.

Keywords: Network cloning, spread of security dangers, civil conflicts, external actors, community defense, countries and societies stability.

الإشكالية

تحدد إشكالية الدراسة في تحليل ظاهرة الانتشار الشبكي للتهديدات والنزاعات والمخاطر الأمنية من منطقة لأخرى عبر استنساخ نفسها أو توليد أخرى مشابهة لها في المجال وطريقة التأثير على استقرار المجتمعات والدول، ومتغايرة من حيث الشكل وطرق العمل. بصفة عامة، يمكن تلخيص الإشكالية في سؤال عام مفاده: ما هي الجذور التكوينية والديناميكيات التفاعلية والآثار الأمنية والسياسية لأشكال التهديدات والنزاعات الأمنية المستنسخة بطريقة شبكية من منطقة لأخرى؟ سنجيب على هذا التساؤل من خلال مناقشة المحاور التالية: (1) الخلفية النظرية؛ (2) مصادر الاستنساخ الشبكي الرئيسية للمخاطر الأمنية: (أ) تنامي حدة النزاعات الأهلية والإنسانية، (ب) دور الأطراف الخارجية، (ج) الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة؛ (3) مأزق الدفاع المجتمعي كمرحلة للاستنساخ الشبكي.

الخلفية النظرية

الوحدة التحليلية الرئيسية للمقال «الاستنساخ الشبكي Network-Cloning»، محدد من الناحية الاصطلاحية في التوالد المتتالي أو المتعاقب للأزمات والمخاطر المتعددة الخواص القابلة لتعضيد بعضها البعض عبر عملية التغذية الرجعية، السياق الاستراتيجي العالمي، العوامل الخارجية الخاصة بالنظام الدولي أو الإقليمي أو حتى الوطني. هناك الكثير من البراهين الإمبريقية المدللة على فكرة أن الظواهر الاجتماعية مثل نظيرتها الطبيعية تتناسخ فرعياً لتوليد مصفوفة متشابكة من الآثار أو الظواهر أو القضايا الفرعية التي تتغذى من جذورها الأصلي وفي نفس الوقت تعضد أصلها التكويني. يمكن أن تؤدي أزمة سياسية إلى توليد أزمات أخرى: أمنية (الإرهاب، الاضطرابات الأمنية، أعمال الشغب، التطهير العرقي)، مجتمعية (الصراعات العرقية، الاحتجاجات الشعبية)، اقتصادية

(البطالة، انهيار العملة، إفلاس المؤسسات)، ثقافية (التطرف، الصراعات الدينية، المذهبية)، أو عسكرية (التنمر المسلح، الحركات الانفصالية، الحرب الأهلية)، أو حتى إنسانية (المهاجرين، اللاجئين، النازحين، انتهاك حقوق الإنسان). تقضي الفكرة العامة المقترحة حول مفهوم التناسخ الشبكي أن أزمة معينة أو ظهور مصدر تهديد سوف يتحول بنفسه إلى مصدر للتناسخ الفرعي أو التوالد الجزئي بطريقة شبكية لعدد من الأزمات أو مصادر التهديد الأخرى التي تنتشر عبر حدود الدولة، عبر إقليمي، أو حتى عبر دولي.

المناخ الدولي الذي خلقته الجماعات الإسلامية المسلحة في جنوب آسيا والشرق الأوسط ("تنظيم القاعدة" و"تنظيم داعش") مثال مناسب للاستدلال التحليلي على تماسك القيمة المنهجية التي يقوم عليها مفهوم «الاستنساخ الشبكي» للمخاطر الأمنية. تصاعدت المخاوف الدولية حول إمكانية سيطرتها على بعض حكومات المنطقة، فضلا عن نقل عملياتها المسلحة من منطقة لأخرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا؛ بالطبع أكثرها شهرة هجمات 11 سبتمبر 2001.

الخاصية المميزة لاستراتيجية القتال المتنبئة من قبل الجماعات المسلحة قائمة على مجموعة من القواعد التي تخدم أهدافها السياسية، والمصنف في انتقاء الأهداف ذات الزخم السياسي والعسكري، الانتقال بالعمل العسكري من منطقة لأخرى، استغلال الاعتقادات الإسلامية واتجاهات التذمر السياسي لغرض تجنيد وتعبئة المقاتلين، البحث عن الثغرات القانونية لاختراق المجتمعات ذات الحساسية العالية تجاه العنف المسلح، البحث عن مصادر معقدة لتمويل الأنشطة العسكرية، اعتماد الدعاية والإعلام لإدارة الحرب النفسية، تبني قضية ذات قيمة دينية وروحية لدى جماعة من الشعوب الإسلامية، المرونة في التحالف مع كل الجماعات والأفراد لغرض الحصول على المعدات والمؤن والتجهيزات وتسهيلات الانتقال من منطقة لأخرى. الأكثر إثارة للاهتمام، تبني المرونة التنظيمية المتمددة عبر مناطق كبيرة من العالم، من خلال إبداع شكل التنظيم الإقليمي أو العالمي الذي يعتمد على اللامركزية في القيام بالعمليات العسكرية الانتقائية والسريعة وذات الدوي السياسي والإعلامي العالين.

في السابق، كانت الجماعات المسلحة تدير أنشطتها العسكرية على المستوى الوطني للدولة المتمركزة فيها، لكنها منذ تسعينيات القرن العشرين تمددت من الناحية التنظيمية والانتشار الأفقي إلى مناطق أخرى، التي تمثل أهدافا حيوية أو تعاني من هشاشة أمنية تستطيع العمل فوق أراضيها بأكثر حرية ودون ضغوط عسكرية أو أمنية على أفرادها. لا تشخص خاصية تمدد المخاطر الأمنية فقط في عمل الجماعات الإرهابية، وإنما يشمل ذلك عددا كبيرا من التهديدات الأخرى مثل الجريمة المنظمة، الإرهاب السيبراني، تجارة الأسلحة، تبييض الأموال، المخدرات، الأنشطة التخريبية، دعم الجماعات الانفصالية، الهجرة غير الشرعية، وكل الأشكال الممكنة من التهديدات المحتمل أن تظهر في المستقبل، التي تقوض الأمن القومي للدول أو تهشم التلاحم السوسولوجي للمجتمعات.

مصادر الاستنساخ الشبكي الرئيسية للمخاطر الأمنية

1) تنامي حدة النزاعات الأهلية والانسانية

كفرضية عامة للتحليل الاستراتيجي، يتلزم مع قيام وقوة الدولة توفير الغطاء الأمني لكل الإقليم الذي يخضع لسيادتها، فهي تحتكر شرعية استخدام القوة العسكرية لضبط الأمن وتحقيق الاستقرار وفق منظور عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، وتفرض سلطة القانون على كل ربع من أراضيها⁽¹⁾. عندما تتآكل سيطرة الدولة السياسية والأمنية وتصبح غير قادرة على تثبيت الأمن وفرض رموز سيادتها، تظهر مصادر متنوعة من التهديدات المتخفية للحدود مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزعة الانفصالية، النزاع الأهلي، والدولة الفاشلة. المفارقة المثيرة للاهتمام أن مصادر التهديد المتنقلة لا تجعل دولة المنشأ تدفع الثمن وحدها وإنما أيضا مجموعة من الدول القريبة والبعيدة ذات العلاقة الوظيفية أو التاريخية أو السياسية بدولة المنشأ؛ تعتبر هجمات "تنظيم داعش" ضد الأراضي الأمريكية والأوروبية خلال سنوات 2015-2016 أفضل مثال يمكن الاستدلال به على تماسك هذه الحالة.

هناك تلازم ضروري بين القوة السياسية والقوة العسكرية في توفير الغطاء الأمني المطلوب في احتواء أو ردع مصادر التهديد الموجودة أو المحتملة، على اعتبار أن واحدة بمفردها تكون قابلة للعطب بواسطة التحديات المجتمعية أو المحركة من وراء الحدود؛ بمعنى آخر، وجود حكومة منتخبة بدون قوة عسكرية قابلة للعطب الأمني، كما أن حكومة قوية عسكريا غير منتخبة هي الأخرى قابلة للعطب بواسطة مصفوفة من التهديدات الأمنية. الحالة العامة التي تميز المجتمع الدولي أن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إذا لم تكن لديها مؤسسات أمنية وعسكرية قوية لا تستطيع أن تحقق غطاءً أمنيا قويا، وإذا كانت حكومة عسكرية تحكم البلاد فإن شرعيتها مثلومة وقدرتها محدودة في حماية الدولة من المخاطر الداخلية أو القادمة من وراء الحدود؛ الجانب المهم في التحليل أن الظروف غير المستقرة داخل دولة معينة لا تعنيها وحدها كما يقضي بذلك نظام وستفاليا⁽²⁾، وإنما تنتج حالات القلق لدى دول الجوار وأطراف أخرى بعيدة عنها بسبب توقع انتقال تلك الاضطرابات إليها أو تهديد مصالحها في منطقة معينة؛ ومن ثم، هناك الكثير من الدول سوف تكون معينة بتحمل الأعباء الأمنية والإنسانية المترتبة عن حالة عدم الاستقرار داخل الدول التي لا تستطيع حماية نفسها من نفسها وغير قادرة على توفير الغطاء الأمني لكل إقليمها، لأنها لا تستطيع السيطرة على مصادر الخطر داخل حدودها كما لا تكون لها القدرة على منع انتقالها خارج الحدود بأي شكل من الأشكال.

الأزمات بطبيعتها تستنسخ نفسها بطريقة شبكية وتتمدد عبر كل الدروب والسبل إلى خارج الحدود إذا لم تستطع الحكومة المعنية السيطرة عليها، مفعلة بواسطة أدوات الاتصال وتكنولوجيات الإعلام المعقدة وقليلة الكلفة أو مجانية؛ خاصة إذا كانت هناك أطراف حكومية أو غير حكومية لديها مصلحة في استغلال الأزمات الأمنية أو الصراعات المسلحة في مناطق معينة (مناطق النفط، مناجم الذهب والماس، أو حقول المخدرات). ظهور بؤر التهديد يستلزم طرديا

خلق دافعية سياسية أو عسكرية لدى أطراف كثيرة للتدخل بطريقة شرعية أو غير شرعية، صديقة أو عدائية، وذلك لعدد من الأسباب كالخوف من تضرر مصالحها داخل هذه الدولة، وجود فرصة لاختراقها، فرض أجندة عليها، إضعاف دورها الإقليمي أو الدولي وهكذا؛ ومن ثم، مفهوم التمدد الشبكي خاصة جوهرية للأزمات الأمنية التي تضرب الدول من حين لآخر، وكذلك هي خاصة للوضعية القاسية والمركبة التي تميز الدولة وتخلق عبرها الهشاشة المتعددة الخواص.

الأكثر من ذلك، يظهر مفهوم التمدد الشبكي من خلال تعاضد الأزمات الأمنية ومصادر التهديد مع بعضها البعض عبر ما يسميه علماء النفس الاجتماعي «بالتغذية الرجعية» لتخلق محركات قوة التمدد عبر إقليمي، سواء كانت على المستوى الوطني (أزمة أمنية، اقتصادية، سياسية مثلاً) أو المنطقة (وجود عدد من الأزمات كالوضع الذي ميز منطقة الشرق الأوسط خلال وبعد أحداث "الربيع العربي"). تعاني المنطقة من جراح أمنية كثيرة بسبب تعدد الأزمات المتغيرة الحدة في استخدام العنف عبر فترة زمنية طويلة، وهو الوضع الذي أنتج مصادر إضافية لتغذية تفاعل خاصة الاستنساخ المشبك للمخاطر الأمنية عبر الحدود في صور متباينة: مثل اللاجئين، تصاعد العنف الأهلي، تآكل استقرار الأمن المجتمعي، الاحتقان الطائفي، وتضرر الانسجام السوسيو-ثقافي داخل المجتمعات. الأعمق من ذلك، أن خاصة الاستنساخ الشبكي للنزاعات الأهلية لا تأخذ الصور المادية المشار إليها آنفاً فحسب، وإنما تتمظهر في صور ذهنية وإدراكية ونفسية من خلال تمدد المعاني الرمزية والشكلية والمفاهيمية عبر مسرح العقول، الإدراكات، والاتجاهات النفسية أو البيئة النفسية والانفعالية لمجتمعات المنطقة. الاستقطابات السياسية والاثنية والثقافية وحتى العرقية التي تتشكل فوق بيئة الأزمات أو النزاعات الأهلية سوف تأخذ في التشكل عبر المجتمعات القريبة والبعيدة، بحيث أن الأفراد والجماعات يجدون أنفسهم مجبرين بطريقة معينة على التوقع مع هذا الجانب أو ذاك؛ سوف يكون الوضع أكثر مأساوية بالنسبة للمناطق المخترقة بواسطة الفواعل السوسيولوجية المتورطة في النزاعات الأهلية داخل مجتمعاتها، إذ يكون من السهل انتقال ديناميكيات النزاع ومظاهر الاحتقان المجتمعي من دولة لأخرى أو تقوم باستنساخ نفسها بطريقة شبكية.

بالنسبة لأنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي⁽³⁾، تعتبر خاصة الاختراق أداة رئيسية في تحليل حالات الأمن والأمننة للأزمات الأمنية المتنقلة ما بين المجتمعات، التي تعاني من انقسامات مذهبية أو قبلية أو عرقية ممتدة عبر منطقة أو عبر قاري؛ لقد تسببت الصراعات القبلية مثلاً في موت ملايين البشر في مذابح رواندا وبورندي ومناطق أخرى من إفريقيا، كما أن النزاع الطائفي تسبب في تمزيق عدد من المجتمعات في الشرق الأوسط مثل لبنان، العراق، سوريا، اليمن، وأخرى قابلة للتمزق مثل مملكة البحرين. يتمدد النزاع الأهلي شبكياً عبر الروابط السوسيولوجية والثقافية والدينية المسؤولة عن تحريك السلوك كقرار في العقل، صورة معرفية في الإدراك، واتجاه في البيئة الانفعالية؛ ليس كل الناس يحتكمون لمنطق العقل في التقييم والحكم على الأشياء، وإنما الحالة الأكثر شيوعاً هي سيطرة الأحكام المسبقة والمواقف الجاهزة التي تنشأ

سوسيولوجيا في ذهن الأفراد وتكوّن الضمير الجمعي بواسطة عمليات التنشئة الاجتماعية، وكذلك التجربة المؤلمة التي يعيشها الفرد في موقف عام، وليس هناك موقفا مؤلما أكثر من معاشة العنف، عبر المشاهدة أو حضورا، الممارس ضد الطائفة أو القبلية أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أو يناصرها.

المستوى الأكثر تعقيدا لتمدد النزاعات الأهلية عندما تتفاعل عبر العقل الجمعي والإدراك الاجتماعي لفئات كبيرة من المجتمعات في منطقة معينة أو حول العالم، أين تخلق الدافعية القوية للاضطفاف تحت وطنية والاستقطابات المزمّنة، التي توفر بدورها القابلية العالية لاستخدام العنف أو الانخراط في عمليات دعم الصراعات بأدوات مختلفة مثل إنشاء المنابر الإعلامية والسيبرانية، ممارسة الدعاية، تجنيد المقاتلين والأقلام والمعلقين، توفير مصادر التمويل، توفير الملاذات الآمنة، تشكيل جماعات الضغط لدعم هذا الطرف أو ذاك، بالإضافة إلى الانخراط المباشر في الأعمال القتالية المنظمة باسم الدولة أو غير المنظمة في صورة إرهاب، حرب عصابات، وكل ما اصطلح عليه الاستراتيجيون «بأشكال النزاع اللاتماثلي»⁽⁴⁾. الأعمق من ذلك، أن القابلية للنزاع يمكن أن تخمد لفترة معينة تحت ظروف موضوعية أو ذاتية معينة، لكن التفكير حولها لا ينتهي بسبب استغراقها لما يسميه روبرت جيرفيز «بالخريطة المعرفية» و«نظم الاعتقاد»⁽⁵⁾، يحملها الفرد في ذهنه وتوجه عملية إدراكه للأشياء بالصورة التي تفرضها تلك الصور المعرفية المحمولة، وليس منطق الواقع الموضوعي والاعتبارات المعيارية التي تحكم عالم الاجتماع. لذلك، هناك بعض النزاعات تستمر لسنوات طويلة تتعدى في بعض الحالات قرنا من الزمن (الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية) أو أكثر من نصف قرن (صراع فلسطينيين مع الصهاينة)؛ ليس بالضرورة أن تكون تلك النزاعات محكومة بواسطة المنطق السياسي وقواعد التباري الاستراتيجي، وإنما القوى المعرفية والنفسية والاعتقادات هي المحركات الأساسية المنتجة لقوة الدفع الخاصة بعملية الاستنساخ الشبكي لمصادر التهديد الأمني المتغيرة الخواص والمتعددة المستويات.

وفق افتراض أنصار النظرية المعرفية في تحليل عمليات صناعة القرار⁽⁶⁾، كل شيء يصنع ويقرر في العقل بواسطة التجارب المؤلمة أو السارة، الاعتقادات الأولية، رواسب التنشئة (بتعبير عالم الاجتماع الإيطالي فلغريدو باريتو⁽⁷⁾)، والأحكام المسبقة التي ترسم الخريطة المعرفية في عقل الانسان وتوجه طريقة إدراكه للأشياء والمواقف حوله؛ بل الأكثر من ذلك، لا يوجد منطق في تفسير الأشياء واتخاذ المواقف إلا ذلك المشتق من الصور المعرفية المرسبة في الذهن والمدفوع بواسطة المصادر السيكلوجية المتوطنة في الشخصية؛ عندما تأخذ هذه الأنماط في التفكير والإدراك صورة المنظومة الشبكية وتنتشر عبر جماعات معينة، تعمل كقنوات أو مسارات لتمدد الأحكام والمواقف حول مفاهيم النزاع والصراع والحرب عبر مجتمعات كثيرة؛ بذلك، تشكل في النهاية وسيلة انتقال النزاع الأهلي والأزمات الأمنية من منطقة لأخرى. يمكن أن يكون النزاع محدودا ضمن قضية أو خلاف سياسي، مصادر ثروة، أو غيرها من المشاكل المألوفة داخل المجتمعات، لكن العوامل المعرفية والنفسية والرمزية بصفة عامة تحوّلها إلى مشكلة معقدة قابلة للتمدد السريع

والاستنتاج الشبكي عبر الترابطات السوسيو-ثقافية نحو مناطق أخرى، تحرك مشاعر واتجاهات كل الناس الذين لديهم روابط رمزية أو سوسيولوجية-ثقافية-سياسية بأحد طرفي النزاع.

إذا سلمنا بفرضية أن النزاعات الأهلية تُصنع وتُقرر في البيئة الإدراكية للأفراد والجماعات، فإن المجتمعات التي تنتشر بينها سوء الإدراكات، مشاعر العداوة المجتمعية، التصلب في الانتماءات الفرعية للقبيلة والطائفية والمذاهب والإيديولوجية، انتشار خطاب الكراهية وسيطرة الأحكام النمطية بواسطة الاعتبارات الثقافية والدينية المتطرفة، وشيوع التمييز على أساس الهوية والعنصرية السوسيو-ثقافية، هي الكيانات الأكثر قابلية للعطب بواسطة ظاهرة تمدد النزاعات من مناطق إلى أخرى، التي تضفي عليها المتغيرات السابقة خاصة الحدة والقسوة والتدفق السريع عبر مناطق متعددة؛ وهو المعنى العميق لمفهوم الاستنتاج الشبكي للمخاطر الأمنية.

تتمظهر قسوة النزاعات الأهلية والأزمات الإنسانية في عدة صور تنقل عبر الفضاء الإعلامي والسيبراني المتدفقين بلا حدود نحو كل مستويات التأثير الفردية والجماعية، تصدم المشاعر والعقول وتثير الانفجارات وحالات الغضب التي ما تلبث أن تتحول إلى اتجاهات مجتمعية كبرى تحمل الكراهية والعداوة تشحن الميول نحو العنف، كالصراع الدموي الذي نشب بين جماعات كبيرة في عدد من الدول مثل اليمن، العراق، سوريا، نيجيريا، السودان، وتبقى القائمة مفتوحة؛ إن كثيرا من هذه النزاعات مشحونة بواسطة العناصر السوسيو-ثقافية-دينية-عرقية، انتقلت من منطقة إلى أخرى بواسطة محركات الكراهية الثقافية أو العرقية أو أي شيء آخر من عناصر القوة الرمزية المحركة للسلوك البشري. وفق منظور أنصار نظرية التفاعلية الرمزية في علم الاجتماع⁽⁸⁾، فإن المواقف الفردية والتصرفات السلوكية تنتقل عبر تفاعل العمليات الاتصالية على المستوى الصغير أو الكبير، يتم ذلك بواسطة أدوات الاتصال الجماهيري أو الاتصال السيبراني. إذا كانت النظرية التقليدية لعلم الاجتماع⁽⁹⁾ وعلم النفس الاجتماعي قد ركزت اهتمامات الباحثين على تحليل الجوانب الإيجابية لظاهرة الاتصال في المجتمع، إلا أن ظهور القوة الإعلامية والقوة السيبرانية قد حملتا معهما الامتيازات الاتصالية وقابليات العطب السوسيولوجي بشكل متلازم التي تتغابر تأثيراتها من مجتمع لآخر؛ تُنقل الآثار المأساوية للنزاعات واتجاهات العداء المحفزة عبر الكراهية والغضب بواسطة أدوات الاتصال الحديثة نحو مناطق واسعة من العالم، وتساهم في تعبئة الجماعات للوقوف إلى جانب هذا الطرف أو ذاك.

تعني حدة النزاع وجود آثار إنسانية مأساوية صادمة للمشاعر والعقول والذاكرة وطريقة التفكير ومحبطة للتوقعات المجتمعية بشكل قاس، بحيث تجعل الناس يسعون وراء الانتقام أو التشفي في من يرونهم أعداء لهم؛ تشكل كل هذه التفاعلات المتضادة المناخ الأمني المناسب لانتشار النزاعات من مجتمع لآخر أو من منطقة لأخرى، إنه يخلق حالة الاضطراب والميل نحو النزاع وتبرير استخدام العنف في صور متعددة ولغايات متغايرة. المشكلة الأكثر تعقيدا محددة في ظهور تجار الحروب الذي يستفيدون من كثافة النزاعات الأهلية واستمرار بؤر متعددة للحروب من أجل بيع الأسلحة للطرفين والمواد الأخرى التي تدخل ضمن أعمال الإغاثة أو مؤن الحرب، فهي

عملية استغلال المآسي الإنسانية لأغراض الربح التجاري؛ ومن ثم، يشكل السعي المستمر وراء تغذية النزاعات ونصب نيران الأسلحة، مصلحة حيوية لإنعاش تجارة الأسلحة. ليس هذا فحسب، وإنما تؤدي حدة النزاع وانتشاره عبر مناطق كبيرة إلى تآكل أو انهيار السيطرة الأمنية لبعض الدول على أراضيها وفقدان قوتها في ضبط حدودها، وبذلك تتعرض لعمليات نهب الموارد الطبيعية، الآثار، المعادن الثمينة، الأصول المالية، وغيرها من الأشياء القابلة للبيع في الأسواق السوداء في المنطقة أو عبر العالم؛ تعتبر تجربة الحرب الأهلية في سوريا والعراق وليبيا ودول أخرى كثيرة من إفريقيا مثالا جيدا للاستدلال التحليلي، لقد أشعلت فيها الحروب الأهلية من أجل السيطرة على مناجم الماس والذهب والنفط والآثار.

يظهر الوضع الأخلاقي والإنساني الأكثر مأساوية عندما تستخدم الجماعات الكبيرة كوقود للحرب من أجل أن يربح تجار الأسلحة وأمراء الحرب وجماعات الجريمة المنظمة، وكل الذين يرون في النزاع الأهلي وغياب سلطة الدولة فرصة لتحقيق الربح التجاري وتوسيع استثماراتهم في المناطق المستقرة. ليس الفئات السابقة وحدها المتكسبة من النزاعات الأهلية، وإنما هناك أيضا المنظمات الأمنية التي تجلب المرتزقة من دول متعددة لدعم القوات الحكومية في حماية المنشآت، المقار الحكومية، المسؤولين الكبار، مقاومة الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة (مثل جماعة فاغنر الروسية شرق أوكرانيا عام 2014)، أو دعم حركات التمرد والجماعات الانفصالية؛ الأمثلة المشهورة في العالم هي شركة «بلاك ووتر» الأمريكية التي عملت لمدة طويلة في العراق وأفغانستان، شركة «فاغنر» الروسية المنتشرة في سوريا، شرق أوكرانيا، ليبيا، السودان، ومالي عام 2021. يشكل المتكسبون من النزاعات الأهلية مصدرا مهما في تصعيد حدة التوترات الأمنية وتسهيل انتقالها من دولة لأخرى، من أجل خلق سوق كبير لأنشطتهم التجارية أو الخدماتية. بالطبع، لا يجب استثناء عصابات تجار المخدرات الذين يجدون في غياب سلطة الدولة وتركيز أولوياتها الأمنية على مواجهة النزاع الأهلي، فرصة كبيرة لإنعاش سوق المخدرات عن طريق الوصول بسهولة إلى شوارع المدن الكبرى وإنشاء حقول لزراعتها، ولا يحتاجون إلى موارد كبيرة لحمايتها؛ تشكل هذه العناصر محركات قوية في تصعيد خاصية الاستنساخ الشبكي للمخاطر الأمنية المتعددة الخواص التي تحتاج استراتيجية احتواء ممتدة تتضمن مشاركة حكومات الدول المتضررة من قريب أو من بعيد.

تشتق النزاعات الأهلية والأزمات الإنسانية قوة دفعها الأساسية من حدة صدمها للمشاعر وتحريكها للانفعالات الغضبية لدى جماعات كبيرة داخل مجتمعات أخرى، التي تبني أحكامها الأولية على المواقف العاطفية وردود الأفعال المنفلتة المستولة عن خلق المناخ النفسي المناسب في تصعيد القابلية للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية أو الجماعات التي تختار العنف سبيلا للتعبير عن ردة فعلها الغاضبة أو تعاطفها مع الأحداث المأساوية. الأرضية الإمبريقية التي يمكن الاستشهاد بها في دعم تماسك البنية الاستدلالية لهذه الأطروحة النظرية، قائمة على العمليات النوعية التي يقوم بها الجيش الوطني الشعبي في مكافحة

بقايا الإرهاب. إن هذه القابلية العالية للتجنيد ضمن صفوف الجماعات الإرهابية والميل نحو ممارسة العنف المسلح بطريقة عشوائية ومأساوية، تعكس حالة اليأس والإحباط والتيه التي يمكن أن تخلقها أية أزمة أمنية تتفجر هنا أو هناك. إن آثار انهيار الديمقراطية المولودة حديثاً في بعض الدول، ولدت الكثير من الأزمات الأمنية وحالة العنف وتمدد الجماعات المسلحة عبر مناطق واسعة ضربت ثلاث قارات تقريباً (آسيا، إفريقيا، وأوروبا)؛ فقد استنسخت الكثير من بؤر التوتر بطريقة شبكية.

تحدثت نظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد⁽¹⁰⁾ عن العلاقة بين عامل الإحباط النفسي كمتغير مستقل والميل نحو ممارسة العنف أو تدمير البيئة المحيطة بالفرد كمتغير تابع، وهي فرضية مساعدة من الناحية المنهجية لدعم البنية الاستدلالية لهذه الأطروحة.

ليست نظرية التحليل النفسي وحدها المفيدة في توفير تفسير حول ظاهرة انتشار النزاعات الأهلية من منطقة لأخرى، وإنما هناك أيضاً نظرية التعلم الاجتماعي «الألبرت باندورا»⁽¹¹⁾ التي أكدت على فكرة أن السلوك الاجتماعي في «صورته الإيجابية أو السلبية» يتم تعلمه من المحيط العام بواسطة الملاحظة؛ في ظل الهيمنة غير المسبوقه لتطور أدوات الاتصال الجماهيري والسيبراني، أصبحت النزاعات تعرض لحظياً أمام المشاهدين بآلامها وصدμάτωνها ومآسيها التي تصعق المشاعر والقلوب. لقد وفرت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي المسرح المثير لتعلم الكثير من الأشياء الإيجابية والسلبية، التي تنقل من الأحداث الساخنة مباشرة؛ يمكن ألا تتم المحاكاة وردود الأفعال بسرعة إزاء تلك النزاعات، لكن العقل يعي ويخزن في الذاكرة ويقولب المفاهيم ويرسم الخرائط المعرفية في الذهن، التي تخلق القابلية السلوكية العالية لأول منبه بسيط أو توفر المناخ المناسب لاستنساخ النزاعات وانتشار العنف عبر الحدود، مثل حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية داخل البلاد تتحول بسرعة إلى أعمال عنف، مدفوعة بواسطة المشاعر الغاضبة والاعتقادات الانتقامية المخزنة في الذاكرة الجمعية لمجموعة كبيرة من الناس؛ يستخدمون العنف بنفس الطريقة التي تعلموها من الأزمات المنقولة إليهم بواسطة وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

هناك سلسلة لتعلم السلوك الاجتماعي أو المضاد للمجتمع، يبدأ من الملاحظة وينتهي بالتطبيق العملي، ملخص من قبل أنصار نظرية التعلم الاجتماعي في النقاط التالية: (1) الانتباه؛ (2) الاحتفاظ أو التخزين في الذاكرة؛ (3) الاستخراج الحركي أو الممارسة. الحقيقة أن هذه العمليات المعرفية والسلوكية لا تحدث عشوائياً أو من تلقاء نفسها، وإنما هي محرك -من وجهة نظر أنصار هذه النظرية- بواسطة ثلاثة عوامل أساسية هي: (أ) المعلومات؛ (ب) الدافعية؛ (ج) التعزيز⁽¹²⁾. ضمن كل هذه العمليات والعوامل المحركة لسلوك التعلم الاجتماعي في الإنسان، نجد أن العنصر المعرفي متغير جوهري في استقبال الصورة، هندستها بطريقة معقدة في الإدراك، قبولتها كمصدر توجيه إدراكي للسلوك؛ وبذلك تتقاطع نظرية التعلم الاجتماعي مع النظرية المعرفية⁽¹³⁾ في تفسير عملية صناعة القرار، بأن اتخاذ قرار الحرب أو استخدام العنف المنظم أو العشوائي يصنع في

البيئة الإدراكية للفرد، التي تتشكل بواسطة عدد من المنبهات المحيطة يستقبلها العقل بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، بإرادته أو مفروضة عليه. وفق المنطق التحليلي لأنصار نظرية التعلم الاجتماعي، فإن الميل للعنف أو شن الحرب يصنع في الخريطة المعرفية للعقل عبر الملاحظة، ثم ينتقل إلى البيئة الفيزيائية عندما تتوفر الشروط المناسبة أو المحفزة للعنف، كأن تحدث أزمة أمنية أو استقطاب مجتمعي بين جماعات كبيرة داخل المجتمع، تقوم أطراف ظاهرة أو خفية بإذكائه حتى عبر الحدود لتحقيق غايات متغايرة بناءً على تغاير مصالح الأطراف المتورطة في النزاع كالذي حدث في العراق، سوريا، واليمن. إن القاسم المشترك بين النزاعات الأهلية الثلاثية هو العامل الطائفي أو الانقسام المذهبي بين الشيعة والسنة. لقد نُقشت النزاعات الطائفية في العراق عام 2006 في أذهان جماعات كبيرة عبر مناطق كثيرة من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، بحيث يمكنها خلق المناخ المناسب لنشوب أي حرب طائفية أخرى داخل أي دولة تتوفر على نفس المعطى السوسيو-ثقافي؛ تفجر النزاع الأهلي المشحون بالنزعة الطائفية على نطاق واسع وبشكل مريع فوق سوريا والعراق عام 2014، عندما تم تجنيد الكثير من المقاتلين عبر مناطق العالم الذين كانوا في الأصل محضرين من الناحية النفسية نتيجة النزاعات الطائفية عام 2006 في العراق. لم يكن بإمكان "تنظيم داعش" وكل من كانت له مصلحة في دعمه أن ينجحوا في تجنيد الأعداد الكبيرة من الشباب للقتال في سوريا والعراق، لو لم تنقل شاشات الشبكات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي النزاعات الطائفية وآلام الصراع المذهبي في العراق.

بناءً على تجربة تمدد الحرب الطائفية في الشرق الأوسط، يمكن الاستنتاج بأنه ليس هناك أي دولة محصنة في هذه المنطقة ضد انتقال النزاعات الأهلية أو الانقسامات العرقية أو الدينية أو الانفصالية إلى داخل أراضيها بواسطة ديناميكية الاستنساخ الشبكي؛ مما يعني بطريقة أخرى، أن الدولة معنية بالأزمات الأهلية التي تحدث داخل الدول الأخرى حتى ولو كانت بعيدة عنها، خاصة تلك الدول التي لديها روابط سوسيو-ثقافية تصل جماعات من مجتمعاتها بأطراف النزاع الأهلي. فالدول المخترقة سوسيولوجيا بواسطة جماعات إثنية معينة، قبائل، طوائف دينية، أو مذاهب، تكون أكثر قابلية لأن تتحول تلك الاختراقات إلى مسارات منحدرية تتدفق بسهولة معها النزاعات الأهلية؛ مما يستلزم بطريقة أخرى، وجود مقاربة الاحتواء المتمددة يشمل كل تلك الدول التي تترابط مجتمعاتها سوسيولوجيا وثقافيا.

2) دور الأطراف الخارجية

تلعب الأطراف الخارجية دورا مهما في تغذية ديناميكية الاستنساخ الشبكي للتهديدات الأمنية عبر مناطق كبيرة، سعيا وراء غايات سياسية معينة، وذلك من خلال ارتباط مصالح تلك الأطراف بالأزمات الأمنية المتفجرة كأن تكون على حدودها، تتعلق بأحد حلفائها، وجود استثماراتها بالقرب أو داخل قلب الأزمة الأمنية، أو الخوف من تمدد آثارها إلى داخل أراضيها بطريقة ما، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى كثيرة. إذا تمعنا في تجارب النزاعات الأهلية أو الأزمات الأمنية الأخيرة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال وغرب إفريقيا، نجد أن العلاقة بين خاصية التمدد ودور الأطراف الخارجية تتمظهر بطرق متعددة، وذلك وفقا لتغاير المصالح التي تسعى من ورائها من طرف لآخر؛ إذ يمكن أن يكون التدخل في إذكاء أزمة معينة أو خلق بؤر توتر جديدة ناتجا عن المنافسة الإقليمية بين طرفين متخاصمين بحدّة، وذلك عندما توجد مجموعة من الأطراف الإقليمية تسعى لأن يكون لها كلمة أو دور في قضايا المنطقة وترفض أن تهمش أو أن تستبعد من أي ترتيبات أمنية لمساائل تعنيها، مثل الجزائر أو أطراف أخرى كتركيا، إيران، السعودية، مصر. من بين هذه المجموعة، نجد طرفان حاضرا في معظم أزمات المنطقة وهما إيران وتركيا بواسطة الانتشار العسكري المباشر أو بالوكالة، في حين هناك دور صهيوني نشط خفي تارة ويظهر تارة أخرى في شكل قصف جوي للقوات التابعة لإيران في سوريا والعراق.

من منظور «جون ميرشيمر»⁽¹⁴⁾ (John Measheimer)، فإن الأطراف الإقليمية تسعى وراء إقناع القوى العظمى بإمكانية الاعتماد عليها في أي ترتيبات أمنية في المنطقة لحماية مصالحها، مقابل دعم دورها الإقليمي في الشؤون الاستراتيجية والأمنية والحصول على الامتيازات التجارية والاقتصادية. لذلك، تحرص أن تكون موجودة بطريقة معينة في كل الأزمات وتبحث عن وكلاء لها داخل تلك الدول. أما من منظور أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي، فإن الأطراف الإقليمية تسعى لأن تكون قطبا لمركب الأمن الإقليمي في منطقتها من أجل تأمين مصالح أمنها القومي، وإدارة عمليات التباري الاستراتيجي مع خصومها الإقليميين. من ناحية أخرى، تتدخل القوى العظمى في كل الأزمات الأمنية والحروب الأهلية والصراعات المسلحة عبر العالم، وذلك بدعم هذا الطرف أو ذاك وفق ما تقتضيه مصالحها الوطنية (الحكومة القائمة أو المعارضة المسلحة أو السياسية)، وذلك كجزء من لعبة التباري الاستراتيجي مع خصومها عبر العالم، كالوضع القائم في أوكرانيا نهاية 2021 التي كادت الأزمة أن تمتد إلى كازخستان في بداية 2022 لولا التدخل الروسي لدعم قوات الحكومة من أجل إنهاء الاضطرابات الأمنية والسيطرة على التمرد المسلح في مهبه؛ لكن الوضع لم ينته عند هذا الحد، وإنما قامت روسيا بالتدخل عسكريا في أوكرانيا لمنع دخولها في الحلف الأطلسي في بداية فبراير 2022، الأمر الذي أدى بالغرب إلى إلقاء بكل ثقله الاقتصادي والتجاري والعسكري لدعم صمود الحكومة في كييف.

بالطبع تدخل الأطراف الخارجية سوف يعقّد الصراع على المستوى الوطني بسبب أن كل طرف يقوم بدعم حليفه داخل الصراع من أجل تصفية حساباته مع خصومه في مناطق أخرى، أو لحماية مصالحه الوطنية التي في مقدمتها دعم دوره الإقليمي أو الدولي في السياسة الخارجية أو الأمنية، كما يمكن أن يتم تفجير أزمات أهلية في دولة حليفة للخصم من أجل التأثير على مصالحه؛ يمكن الاستشهاد على ذلك بأن الدعم العسكري الروسي المتزايد للحكومة السورية ثم التدخل القتالي المباشر لمواجهة الجماعات المسلحة الموالية للغرب عام 2015، قد أدى إلى تفجير أزمة أمنية في أوكرانيا أدت إلى الإطاحة بالحكومة الموالية لروسيا واستبدالها بأخرى موالية للغرب الأطلسي. كذلك قامت السعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها

في المنطقة بدعم بعض الجماعات السياسية داخل العراق من أجل مواجهة النفوذ الإيراني، والحد من قوة الجماعات العراقية الموالية لها؛ ينطبق نفس الاستدلال التحليلي على حالة الحرب الأهلية في اليمن، بحيث أن انخراط السعودية بشكل مباشر في النزاع وإيران بالوكالة عن طريق دعم الحوثيين قد أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة وإنعكساته على لبنان عبر استغلال الأزمة الاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت. للنزاع جذور ترجع إلى الحرب الأهلية نهاية السبعينيات وإلى غاية نهاية ثمانينيات القرن العشرين، الذي أدى في النهاية إلى انقسام الساحة اللبنانية إلى مجال نفوذ كل من إيران والسعودية، ثم انخرطت تركيا في السنوات الأخيرة مساندة الجماعات السياسية الموالية للسعودية.

الفكرة الرئيسية المراد التأكيد عليها في هذا الصدد أن ما يجري فوق مسرح الأزمة الأهلية الحادة في اليمن، عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق، الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في لبنان، بقاء النزاع الأهلي في سوريا خاملا بدون حل، هي أزمات مترابطة فيما بينها بواسطة الانخراط المتزايد والمستمر للأطراف الخارجية في دعم كل طرف ضد الآخر، من أجل تسوية ملفات أخرى أو إدارة ما يسميه زبغنيو بريزنسكي «رقة شطرنج»⁽¹⁵⁾ للتباري الاستراتيجي بطريقة بين الأطراف المختلفة على المستوى الإقليمي أو العالمي. إذا أخذنا مثال إيران وتركيا، نجد أن كل واحدة منهما تبني مقاربة التدخل في كل الأزمات التي تظهر في المنطقة كجزء من استراتيجية الدفاع عن مصالح الدولة التي في مقدمتها دعم الدور الإقليمي، الانخراط في الأسواق الخارجية، والتأثير على سلوك الخصوم؛ بواسطة مقاربة العمل لكل دولة، تنتشر النزاعات أو الأزمات من منطقة لأخرى وتصحو أخرى كانت خاملة.

في الواقع، أن القوى العظمى رائدة في تبني مقاربة التدخل بواسطة أدوات تقليدية أو غير تقليدية، مباشرة أو غير مباشرة من أجل فتح الطريق أمام تمدد مصالحها ومواجهة نفوذ بعضها البعض عبر العالم. عملت فرنسا في السنوات الأخيرة على التدخل العسكري المباشر في بعض الدول الإفريقية من أجل تأمين مصالحها وكبح نفوذ خصومها من الروس والصينيين والأتراك وغيرهم، وذلك بحجة دعم القوات الحكومية لمواجهة الجماعات المتشددة المسلحة. عندئذ تكون الأزمة الأهلية في الجوار الإقليمي لأي دولة مصدر إنتاج لعدم الاستقرار المركب ومصفوفة من التهديدات غير المحدودة بواسطة تدخلات الأطراف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، التي بدورها سوف تقوّض أركان الأمن القومي إذا لم تكن الدولة قادرة على احتواء تلك التهديدات المتنقلة، أو مواجهة وضعية اتخاذ بعض الخصوم أراضي الدولة المنهارة أمينا قاعدة لتقويض أمنها القومي، عبر خلق وتغذية بؤر التوتر داخل أراضيها. بسبب استمرار الأزمة الأمنية في دولة مالي منذ عام 2012 مثلا، هناك عدد من الدول لديها وجود عسكري مباشر (فرنسا، تركيا، وقوات منظمة الإكواس)، وأخرى لها وجود غير مباشر (روسيا عبر مجموعة فاغنر)، ناهيك عن انتشار نفوذ الجماعات المتشددة المسلحة التي تنفذ عمليات عسكرية قاسية ضد القوات الحكومية تخلف وراءها ضحايا بالعشرات.

يساهم تدخل الأطراف الخارجية في تصعيد احتمال انتقال النزاع الأهلي إلى مناطق أخرى مجاورة أو بعيدة، بسبب استغلال الجماعات الإسلامية المتشددة، لهذا الوضع قصد تجنيد مزيد من المقاتلين الممتنعين من حكومات الدول الأجنبية أو حكومات المنطقة، وتوظيف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المزرية وبساطة تفكيرهم في ممارسة العنف المسلح ضد كل الهيئات العسكرية والسياسية الرسمية؛ إذ على سبيل المثال، ازداد نفوذ جماعة "بوكو حرام" التابعة "لتنظيم الدولة الإسلامية" المنتشرة في المناطق الشمالية من نيجيريا بسبب الأزمة الأمنية في دولة مالي، والنزاع الديني بين المسلمين والمسيحيين في دولة إفريقيا الوسطى. كما أن الأزمة الأهلية في هذه الأخيرة كانت مجرد حلقة في سلسلة من الأزمات الأهلية التي ضربت المنطقة منذ انفجار أحداث الربيع العربي عام 2011، إذ انتقل النزاع الأهلي من ليبيا إلى مالي إلى إفريقيا الوسطى إلى نيجيريا وهكذا تستنسخ الأزمات الأمنية نفسها بطريقة شبكية. المتغير المستقل الخارجي الذي أوجع النزاع الأهلي في ليبيا عام 2011 مثلاً هو تدخل الأطراف الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في البداية ثم الحلف الأطلسي لاحقاً، أدت مخرجات هذه التدخلات إلى انتقال النزاع بسرعة إلى مالي بعد سقوط حكومة معمر القذافي في أكتوبر من نفس السنة، الذي خلف وراءه الفوضى الأمنية ونهب مخازن الأسلحة، بالإضافة إلى انتقال مجموعة كبيرة من المقاتلين المتشددين إلى مالي بهدف السيطرة على العاصمة بماكو عام 2012.

(3) الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة

تشق ظاهرة التناسخ الشبكي للمخاطر الأمنية خاصيتها الجوهرية من الطبيعة البنيوية والرؤية الجديدة للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة القائمة على فكرة تبني النزعة الإقليمية أو العالمية في التنظيم وإدارة الأنشطة عبر مناطق كبيرة من العالم، وبمرونة عالية في القيادة والتوجيه والتحكم؛ يمكن الاستشهاد على ذلك بكارتيلات المخدرات الكولومبية كما شرح بول فيوتي ومارك كوب⁽¹⁶⁾، و"تنظيم القاعدة العالمي" الذي انقسم بعد مقتل قائده أسامة بن لادن عام 2014 إلى عدة تنظيمات إقليمية مثل "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ومجموعات كثيرة معروفة وسرية تتدخل في إذكاء النزاعات الأهلية وخلق المخاطر الأمنية ونقلها من منطقة لأخرى لارتباط ذلك بمصالحها الأساسية التي وجدت من أجلها، مثل رعاية عمليات إيصال وبيع المخدرات، التجارة السوداء في المعادن الثمينة والآثار، بيع الأسلحة والمعدات ذات العلاقة بالقتال، غسل الأموال القذرة، تزوير العملات الوطنية والعالمية، وغيرها من الأنشطة السوداء التي لا تنتعش سوى تحت مناخ الاضطرابات الأمنية وفي البيئات المنهارة أمنياً ولا تكون للحكومة سيطرة على جميع أراضيها أو التي تشهد صراعات مسلحة كبيرة.

عند القيام بالمسح الاستراتيجي للنزاعات وحالات عدم الاستقرار الأمني، نجد أن المناطق الهشة الأمنية أو التي تفتقر (للغطاء الأمني Security Overlay) -بتعبير باري بوزان Barry Buzan وأوول ويفر⁽¹⁷⁾ Ole Waever-، هي الأكثر جذبا للأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة

وغيرها كما هي حالة القرن الإفريقي، منطقة الساحل، غرب إفريقيا، ليبيا وكثير من الحالات الأخرى. توفر المناطق الهشة أمنيا الملاذات الآمنة لممارسة الأنشطة غير الشرعية بدون قيود الرقابة الحكومية، واتخاذها كمراكز قيادة لتوجيه وإدارة العمليات على مستوى مناطق كبيرة من العالم، بشكل يؤدي في النهاية إلى انتقال التهديدات الأمنية من دولة لأخرى عبر قيام هذه الجماعات بنقل أنشطتها إلى مناطق جديدة تتميز بالهشاشة الأمنية، وفرة في تجنيد الأفراد، إيجاد مصادر تمويل جديدة، توسيع مداخيلها، إنشاء مراكز تدريب سرية، تشييد طرق اتصالات معقدة، بالإضافة إلى رسم مسالك حركة أفرادها وتجنيد من يساعدهم على العبور من مكان لآخر. الأكثر من ذلك، هناك دافع إضافي لنقل هذه الجماعات أعمالها الإجرامية من منطقة لأخرى والبحث المستمر عن توسيع أنشطتها عبر مسافات بعيدة، وهو توفير بدائل متعددة، لاتخاذها ملاذات آمنة في حالة مواجهة ضغوطا عسكرية من قبل قوات الحكومة بمفردها أو مدعومة من قبل دول أخرى (دعم الولايات المتحدة للحكومة الصومالية من أجل مواجهة "تنظيم القاعدة في منطقة القرن الإفريقي"). في حالة الجزائر مثلا، يواصل الجيش الوطني الشعبي مكافحته لفلول الإرهاب بعد القضاء على العديد من الإرهابيين الذين ينتمون إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الأمر الذي دفع بالكثير منهم للفرار إلى منطقة الساحل، وأدت الضغوط العسكرية من قبل القوات الدولية المنتشرة في دولة مالي إلى نقل الجماعات المسلحة أنشطتها إلى دول أخرى مثل النيجر وبوركينا فاسو.

من ناحية أخرى، تشكل البيئة الاستراتيجية الهشة أمنيا أو تلك المشحونة بالصراعات وددت قدراتها الحروب وسباقات التسلح وعدم الاستقرار في العلاقات الإقليمية، المناخ المناسب لظهور الجماعات الإرهابية أو أشكال الجريمة المختلفة، عبر استغلال انشغال الحكومات ببعضها البعض أو بالصراعات العنيفة على الحدود أو داخلها؛ تصبح الكثير من الأقاليم في هذه الدول بدون حماية ولا رقابة، وبالتالي تجد تلك الجماعات ملاذا آمنا لإدارة أنشطتها على المستوى الإقليمي. يكون الوضع أكثر خطورة عندما تتحالف تلك الجماعات مع الأهالي المحليين أو رؤساء القبائل، الذين يتولون بأنفسهم حماية مناطقهم بعيدا عن هيمنة الدولة. يمكن النظر إلى منطقة الطوارق في شمال مالي، أو القبائل في شمال نيجيريا، أو الأكراد في سوريا والعراق كأثلة لدعم تماسك الاستدلال التحليلي حول العلاقة المفترضة بين الهشاشة الأمنية وانتعاش دور الجماعات الفرعية الشرعية وغير الشرعية في تعميق النزاعات الأمنية والانقسامات السوسيوولوجية التي يمكن أن تنتقل بسرعة من منطقة لأخرى؛ وبذلك، توفر محركا إضافيا لإذكاء ديناميكية خاصة الاستنساخ الشبكي للمخاطر الأمنية والتهديدات العسكرية عبر إقليمي. إذ يجد حزب العمال الكردستاني مثلا -ذو الإيديولوجية اليسارية ويخوض حربا انفصالية ضد تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين- ملاذا آمنا في منطقة سنجار داخل الأراضي العراقية ويتلقى الدعم من الأهالي وأطراف إقليمية ودولية، لتنسيق العمليات المسلحة عبر أراضي العراق، جنوب تركيا، إيران، وشمال سوريا. كذلك، الأمر بالنسبة للجماعات الإرهابية كـ "تنظيم الدولة الإسلامية" الذي لازال نشطا في المناطق الهشة أمنيا داخل الأراضي العراقية والسورية وفي مناطق أخرى من العالم مثل غرب إفريقيا وجنوب آسيا.

بصفة عامة، هناك أربع دوافع رئيسية وراء الاستنساخ الشبكي للتهديدات الأمنية عبر أنشطة الجماعات غير الشرعية وتساعد حدة الأزمات الأهلية داخل المجتمعات: الأول إيديولوجي مرتبط بالأفكار المتشددة التي تحملها الجماعات الإسلامية المسلحة وتقوم بتسويقها عبر الفضاء السيبراني لتجديد المقاتلين داخل صفوفها عبر العالم، مستغلة المناخ السياسي والوضع الأمني القائم مثل انتشار القوات الأجنبية لاسيما الغربية منها فوق أراضي الدولة الذي يتخذ كمبرر لقتال الغزاة، ضعف القوات الحكومية وعدم قدرتها على الوصول إلى كل أقاليمها.

يتضمن الدافع الثاني السعي وراء التجارة السوداء والأموال القذرة المجمعة من إيرادات بيع الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال وتزوير العملة، وهي أجندة عمل جماعات الجريمة المنظمة، التي هي الأخرى تتخذ من عناصر البيئة الاستراتيجية والأمنية المشار إليها سابقا مناخا مناسباً لإدارة أنشطتها وتوسيعها نحو مناطق عديدة، كما تعمل على دعم عدم الاستقرار وشحن الصراعات من أجل استمرار المناخ المناسب لممارسة أعمالها.

يمكن تشخيص الدافع الثالث في الروابط السوسولوجية التي قد تكون عرقية أو قبلية أو طائفية أو مذهبية، يظهر دور هذا الدافع عند انهيار الحكومة القائمة أو خروج بعض أقاليمها عن سيطرتها أو تحالف الجماعات السوسولوجية مع القوى الأجنبية من أجل مصالحها الخاصة (الأكراد في الشرق الأوسط، وبعض القبائل في الدول الإفريقية)، مؤدية في نهاية المطاف إلى بروز الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني للدولة؛ عادة عندما يتصاعد هذا النوع من الولاءات إلى الحالة المزمنة، سوف يؤدي إلى إنتاج العمليات الأمنية العنيفة مثل الاستقطاب المجتمعي، الاحتراب الأهلي، النزاعات الاجتماعية، وكل ما يذكي العنف الأهلي أو ما يسمى «بالحرب ما بين المجتمع». المستوى الأكثر مأساوية، يصطف أتباع كل طرف إلى جانب الذين يتماثلون معهم في الانتماء السوسولوجي عبر مناطق بعيدة، بواسطة الدعم المالي، المقاتلين، الدعاية الإعلامية، المواقف السياسية، المظاهرات في الشوارع، وغيرها من الآثار والمواقف التي تصعد الاحتقان المجتمعي إلى مستوى النزاع المسلح. لقد كان هذا واضحا في دعم الجماعات الشيعية لبعضها البعض في بؤر اقتتال أهلي متعددة في العراق، سوريا، اليمن، أفغانستان، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات المسلحة التي تنتمي للمذهب السنّي المصنّفة تحت فئة الإرهاب؛ هناك أمثلة كثيرة تشمل الأنواع الأخرى من الروابط السوسولوجية التي تكون سببا مناسباً لانتقال النزاعات والتهديدات من منطقة لأخرى، مثل الروابط القبلية في إفريقيا أو العرقية في الشرق الأوسط.

يتمثل الدافع الرابع في دور استغلال النزاعات الأهلية من أجل تصفية الحسابات الاستراتيجية والمسائل السياسية بين الدول المتنافسة على المستوى الإقليمي أو الدولي، عبر تفجير الحروب بالوكالة (أحدثها الحرب في أوكرانيا 2022) والأزمات الأهلية هنا وهناك أو داخل منطقة نفوذ كل جانب من أجل إنهاك أو إضعاف حلفاء بعضهم البعض دون التورط في القتال المباشر بينهم. يعتبر في جزء كبير من النزاع الأهلي ثم الأزمة السياسية المستمرة في العراق، الحرب الأهلية النشطة في اليمن، والأزمة الأمنية في سوريا، نموذجا للاقتتال بالنيابة عن الآخرين

لغرض إنهاك الدول بعضها البعض، كجزء من عملية التباري الاستراتيجي (بتعبير أنصار نظرية المباريات⁽¹⁸⁾) في تحليل العلاقات الدولية) أو تقويض قدرات بعضها البعض على شن الحرب. يمكن النظر إلى المنافسة الإيرانية/الصهيونية والسعودية/الإيرانية أمثلة معبرة لقيام كل طرف على دعم بؤر أمنية أو جماعات مسلحة لقتال خصمها بالنيابة عنها، مستغلة في ذلك مصالح تلك الجماعات في شن الحرب أو قتال حكوماتها. تنتقل الأزمات الأهلية من دولة لأخرى بسهولة عندما تتقاطع مصالح الأطراف الخارجية والجماعات المحلية الناقمة من الحكومة أو البائسة من وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تحتاج فقط إلى شرارة أو دعم قليل من الخارج حتى ينتشر النزاع على المستوى الوطني.

ليست الأمثلة المشار إليها سابقا الوحيدة في المنطقة للتدليل على استخدام النزاعات الأهلية المسلحة كمقاربة لتصفية الحسابات الإقليمية أو الدولية أو أداة للتباري الاستراتيجي على المستوى الدولي، منتجة في النهاية الاستنساخ الشبكي للنزاعات؛ وإنما هناك أمثلة أخرى مثل حزب العمال الكردستاني جنوب شرق تركيا، قوات سورية الديمقراطية شمال سوريا، وبشكل أقل جماعة مجاهدي خلق المعارضة للحكومة الإيرانية، الجماعات المسلحة التي تحظى بدعم كبير من قبل أطراف إقليمية ودولية بطريقة سرية أو علنية. تنظر الأطراف الإقليمية والدولية لهذه الجماعات المسلحة على أنها أدوات لابتزاز الحكومات المعنية من أجل إخضاعها والاستجابة لمطالبها، وأنها تمثل خنجرها المغروس في جسم الأمن القومي لتلك الدول من أجل إضعاف دورها الإقليمي؛ في مقابل ذلك، تنظر تلك الجماعات المسلحة للأطراف الخارجية على أنها سندها في قتال حكوماتها، وفي نفس الوقت الحصول على الامتيازات فوق أراضيها مثل توفير الملاذ الآمن لقادتها، الحصول على مصادر التمويل، بالإضافة إلى الدعم العسكري والسياسي والإعلامي.

الفكرة الرئيسية المراد التأكيد عليها في هذا السياق التحليلي، أن تصاعد المشاعر الناقمة والتهميش الاجتماعي والسياسي والسطوة الأمنية القاسية هي عناصر المناخ المناسب لظهور بؤر توتر تستنسخ نفسها بطريقة معقدة عبر مناطق متعددة، التي تستغل من قبل الأطراف الخارجية من أجل خدمة مصالحها بطريقة ابتزازية داخل تلك الدول؛ فإذا كان مأزق الدفاع في النظرية الاستراتيجية التقليدية -كما نقله باري بوزان عن روبرت أسجود Robert Osgood- يعني أن «الأداة الأولية لنظام القوة المسلحة هو كذلك تهديد أولي للأمن»⁽¹⁹⁾، مما يعني بطريقة أخرى، أن حيالة القوة العسكرية بشكل متزايد تشكل قلب مشكلة الأمن القومي للدولة الحديثة، ضمن سياق التطورات المأساوية لنيان الأسلحة المستخدمة فوق حقل المعركة، أو الموظفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في دعم الدبلوماسية الدفاعية؛ فإن مأزق الدفاع المجتمعي محدد في قابلية وصول الأطراف الخارجية لكل الفئات المجتمعية المتضررة من سياسة الحكومة بطريقة ما، واستخدامها كأداة لتصفية الحسابات الإقليمية، إذ لم يعد هناك حاجز يفصل الخصوم عن الفئات المجتمعية الناقمة في ظل ما يسمى «بالعولمة الإعلامية»⁽²⁰⁾ و «العولمة السيبرانية»⁽²¹⁾ ونشاط

فواعل «المجتمع المدني العالمي»⁽²²⁾ The Global Civil Society؛ ومن ثم، تصبح الهشاشة المجتمعية بصفة عامة مصدرا مهما لتوليد وتغذية مآزق الدفاع المجتمعي.

يشكّل مفهوم «مآزق الدفاع المجتمعي» المتولّد من أشكال العولمة الثلاثة السابقة الذكر ومصادر الهشاشة المجتمعية الوظيفية، إحدى محركات تمدد المخاطر الأمنية والنزاعات الأهلية عبر المناطق بواسطة خاصية الاستنساخ الشبكي، وذلك من خلال خلق القابلية السريعة نسبيا لدى شريحة كبيرة من المجتمع للتلاعب بها من قبل الآخرين، والتعبير بعنف مسلح أو غير مسلح عن نفقتها المنفلتة من قيود العقلانية وكوابح الخوف من خسارة الوطن؛ لذلك، هناك مجتمعات خسرت أوطانها بسهولة وأصبحت تعيش حالات الشتات فوق أراضي الآخرين، بسبب الاستجابة المنفعلة والاستسلام لدوافع التذمر والنقمة على الأخطاء السياسية وسوء إدارة الحكومة للبلاد. بنفس المنطق الذي تخطت بواسطته تكنولوجيا الأسلحة الحديثة خطوط الدفاع عن العمق الاستراتيجي ومراكز الثقل للدول، حطمت العولمة في مظهراتها المختلفة كل خطوط الدفاع المجتمعي في صورها الثقافية والإدراكية والرمزية والاتجاهات النفسية؛ وأصبحت بموجب ذلك المجتمعات مكشوفة أمام عمليات التضليل والخداع والتمزيق السوسولوجي ودعم صحوة الخلافات والآلام التاريخية للصراع بين الطوائف والعرقيات والمذاهب. القاعدة النظرية لإدارة هذا النموذج من التباري الاستراتيجي لتصفية الحسابات الإقليمية أو الدولية، موفرة في تراث سان تزو (Sun Tzu) عندما تحدث عن مقارنة هزيمة استراتيجية العدو وكسب الحرب بدون قتال الملخصة في قوله: «إن إخضاع العدو من دون قتال هو أرفع امتياز والعمل العسكري هو أقل الطرق جودة لإخضاع العدو، وتعلوها في المرتبة استراتيجية إفساد تحالف العدو وأفضل من كل هذا استخدام الاستراتيجية لهزيمة استراتيجية العدو، إن الأعظم بين القادة ليس المنتصر في مئة معركة بل ذلك الذي لا يحتاج إطلاقا إلى القتال لينتصر»⁽²³⁾؛ وفق هذا المنطق، لا يوجد خطر أكبر على الأمن القومي للدول من نشوب الصراعات المجتمعية أو النزاعات الأهلية داخلها.

تتبنى كل الأطراف المتنافسة هذا النوع من التباري الاستراتيجي، بحيث تعمل على تفجير النزاعات داخل بعضها البعض أو داخل مجتمعات حلفاء بعضها البعض، مؤدية في النهاية إلى ظهور بؤر أمنية متعددة عبر المنطقة أو مجموعة مناطق من العالم؛ تدرك الأطراف بأنها إن لم تتبن مثل هذه الاستراتيجية فإن خصومها العنيدون سوف يفعلون ذلك، وهو مصدر إضافي آخر في زيادة وقود محركات نقل النزاعات الأهلية والمخاطر الأمنية من منطقة لأخرى عبر خاصية الاستنساخ الشبكي. بمعنى آخر، لا تكمن المخاطر الأمنية الإقليمية فقط في تسليح الخصوم أنفسهم فوق الحاجة، وإنما أيضا وجود إمكانية قيامهم بدعم عمليات التمزيق والتضليل والخداع وخلق اضطرابات داخل أراضي الدولة أو أحد حلفائها أو حتى جيرانها، من أجل تصعيد الأعباء الأمنية أو إيجاد مناخ مناسب لانتقال تلك الاضطرابات من جوارها إلى داخل أراضيها. الخاصية العملية المميزة لهذه المقاربة في التباري الاستراتيجي محددة في قيام أطراف داخلية أو جماعات غير منظمة بمهام إضعاف الدولة نيابة عن خصومها، وهي من أخطر النزاعات التي تواجهها الدول،

لأن حقل المعركة يكون فوق أراضيها ومع مواطنيها، عندها سوف تُشغل بمشاكلها الداخلية ولا تفكر في مجابهة خصومها.

يتحدد المستوى الأكثر مأساوية في قابلية المخاطر أو الاضطرابات الأمنية للانتقال من منطقة لأخرى بنفسها أو بتحريكها من قبل الخصوم، عندئذ يصبح المحيط الإقليمي موبوءاً بالنزعات التي تغذي بعضها البعض بطريقة متبادلة، خاصة في المناطق التي تحتوي على مصادر الثروة مثل آبار النفط، مناجم الذهب والماس، وكل المعادن أو البضائع المطلوبة في الأسواق العالمية. ليس هذا فحسب، وإنما تصبح البيئة الموبوءة أمناً منتجة لجماعات التهديد في صور مختلفة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الطائفية، والعصابات الإجرامية الموجهة سهامها نحو القوات الحكومية التي تكافح من أجل استعادة السيطرة الأمنية على أراضي الدولة، وتثبيت الاستقرار وإنهاء الفوضى أو عزل الصراع بعيداً عن التجمعات الحضرية الكبيرة. ليست هناك وضعيات أمنية منهكة للقوات المسلحة أكثر من تلك التي تكون داخل أراضي الدولة، التي تكبح قدرتها على الالتفات إلى المخاطر الخارجية وتضعف موقعها فوق حلبة التباري الاستراتيجي الإقليمي أو الدولي.

وفق منظور دور الأطراف الخارجية، لا تنشأ وتنتشر الجماعات المسلحة داخل الدول من تلقاء نفسها أو بقدراتها الخاصة، كما أنها ليست قدراً آمناً ولا حتمية سياسية تتحول إلى مستوى التهديد الخطير على الأمن القومي للدولة، وإنما في كثير من الحالات تكون مجرد مخرجات تلقائية أو مقصودة للصراعات الإقليمية أو المنافسة حول المكانة والمصالح الحيوية على مستوى المنطقة؛ ومن ثم، يشكل الوضع الاستراتيجي الإقليمي إحدى المكونات الرئيسية لمناخ ظهور الجماعات المسلحة التي تقاوم سلطة الحكومة على أقاليم معينة بالنيابة عن الآخرين أو من أجل قضية عرقية أو جغرافية تصنع لها من قبل الآخرين أو تُستغل لأغراض التباري الاستراتيجي مع الخصوم. فإذا كان أنصار «نظرية مركب الأمن الإقليمي» قد جعلوا من «المستوى الإقليمي» مصدراً رئيسياً لإنتاج الديناميكيات الأمنية التقليدية المختلفة بين الدول، فإنه يكون أيضاً مصدراً لإنتاج التهديدات تحت وطنية أو السوسيو-أمنية، التي تكون من حيث الجوهر جزءاً من قواعد إدارة لعبة الصراع على مستوى المنطقة أو مجموعة مناطق. عند التمعّن حول حالة الأكراد في الشرق الأوسط، نجد أن جماعات عديدة في دول مختلفة قد نسجت تحالفاتها مع أطراف خارجية منذ ثمانينيات القرن العشرين، مثل الأحزاب الكردية شمال العراق، حزب العمال الكردستاني جنوب-شرق تركيا، وقوات سوريا الديمقراطية شمال سوريا (ظهر دورها العسكري فقط خلال الحرب الأهلية عام 2012)؛ كل هذه الجماعات المسلحة ذات الدوافع العرقية، قاتلت حكومات دولها لسنوات طويلة ولازال البعض منها كذلك بالتحالف مع الدول الغربية، التي توفر لها المعدات العسكرية، مصادر التمويل، والملاذات الآمنة فوق أراضيها، بالإضافة إلى تسهيلات التنقل والحماية والتدريب والدعم الاستخباري.

يمكن للأطراف الخارجية أن تقوم باستغلال ظهور جماعات مسلحة داخل بعض الدول دون أن تتعامل معها مباشرة، وذلك من أجل تقويض الأمن القومي لتلك الدول وإضعاف دورها الإقليمي،

مثل استغلال الجماعات الإرهابية ودعم قدراتها في قتال القوات الحكومية لإنهاكها، كطريق لتحديد دورها الإقليمي أو اختراق إقليمها أو نشر الفوضى الأمنية داخلها. تعتبر عملية دعم "تنظيم داعش" في العراق وسوريا بطريقة سرية من قبل أطراف إقليمية مثالا للإستدلال على إمكانية استغلال الجماعات الإرهابية من أجل تحقيق أهداف سياسية أخرى، مثل خلق مبررات مقبولة للتدخل العسكري المباشر أو دفع الحكومة الوطنية باتجاه طلب المساعدة العسكرية الخارجية (اقتناء معدات وأسلحة معينة)، أو فتح الطريق أمام نشر القواعد العسكرية في مناطق تعتبر حيوية للدول التي تقف خلف الجماعات المسلحة. في مثال العراق وسوريا، نجد أن الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية نظرت لهما على أنهما مجال عملي لتمدد النفوذ الإيراني، ومن ثم لابد من خلق مبررات للتدخل العسكري والانتشار العسكري شبه دائم.

مآزق الدفاع المجتمعي كمخرجة للاستنساخ الشبكي

شكلت فكرة الدولة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر وستفاليا الإطار المرجعي والصور الرمزي لحماية المجتمع الذي يخضع لسيادها، بأن يكون لها السلطة الحصرية في توجيهه وتكوينه وتثقيف المواطنين وفق نظام التعليم الذي تسمح به، وداخل المدارس التي تشيدها وكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الأخرى التي تسمح بوجودها، مثل دور العبادة ومراكز دعم الثقافة والفن والإعلام والكتابة وغير ذلك؛ ظلت لعقود طويلة الدولة تمثل المرجع الكلي والمصدر السلطوي في صياغة نمط التفكير وتأطير الاتجاهات السياسية والاجتماعية داخل مجتمعها، من أجل خدمة مجموعة من الغايات السياسية مثل دعم الولاء الوطني، المحافظة على التماسك السوسولوجي، تعزيز الانسجام الثقافي، تقوية الأمن المجتمعي والاحتفاظ بالعلاقة الوظيفية الوثيقة بين الدولة والمجتمع. عززت الدولة الحديثة مفهوم المواطنة الوظيفية القائمة على ما سماه إميل دوركايم (Emile Durkheim) «بالتضامن العضوي»⁽²⁴⁾ الذي يسمح للمجتمع بالانخراط في شبكة من علاقات إشباع الحاجات وأداء الوظائف ضمن النظام الاجتماعي الكلي المتكامل. المجتمع المترابط وظيفيا سوف ينتج السلم الوظيفي المتضمن القدرة الفعالة على أداء الوظائف وإشباع الحاجات بالقدر الذي يكفي أغلبية أفراد المجتمع، بحيث يستطيع معظم المواطنين أن يجدوا مكانا آمنا ومناسبا داخل هذا المجتمع، الذي يمكّنهم من أداء الأدوار الاجتماعية وتحقيق التوقعات المرغوبة، في مقابل تقلص دائرة المهمشين أو المعدومين إلى الحدود الدنيا؛ بصفة عامة، يستطيع المجتمع تحقيق ما اصطلح عليه روبرت ميرتن (Robert Merton) «بالوظائف الظاهرة والكامنة»⁽²⁵⁾ مقابل الحد إلى المستوى الأعلى من «العيوب الوظيفية».

هناك الكثير من القدرات والقابليات التي تتغذى من الروابط الوظيفية الإيجابية بين الدولة والمجتمع، مثل الرضا الاجتماعي، الولاء الوطني للدولة، القابلية الدفاعية عن المجتمع والدولة، الاعتزاز بالانتماء الوطني، حمل الثقافة الاجتماعية الإيجابية، الدافعية للإنجاز، بناء الطموحات، المنافسة الاجتماعية، الإرادة السياسية الجمعية في السعي وراء الأهداف الوطنية،

رسم التوقعات، وكثير من الأشياء التي تجعل الدولة والمجتمع يتحركان بشكل منسجم ومتلاحم نحو الأهداف العامة للأمة، ضمن ما سماه تالكوت بارسونز «بالنظام الاجتماعي الكلي»⁽²⁶⁾. تعتبر الروابط الوظيفية على المستوى الكلي أو الفرعي والمخرجات المتغيرة المترتبة عنها، مصادر مهمة في دعم تماسك مفهوم الدفاع المجتمعي، وفي نفس الوقت مقاربات غير عسكرية للدولة في المحافظة على بقائها القومي ومتمحدة سوسيولوجيا فوق إقليمها الوطني ومؤثراً في محيطها الإقليمي وحتى الدولي، إذا تراكمت قوتها المتعددة القطاعات.

المعضلة التي تتحدى هذه الأفكار الجذابة من الناحية النظرية، انكشاف البيئة السوسيولوجية المحلية للمجتمعات أمام التدفق الإعلامي والسيبراني وتأثير اختراق ثقافات الأمم الكبيرة للثقافات الفرعية عبر العالم، منتجة حالة التآكل للروابط السوسيو-وظيفية، الذي يتمظهر في عدة صور مثل ضعف الولاء الوطني للدولة، هشاشة الانتماء للأمة، وانتشار اليأس والإحباط الناتج عن عمليات التناظر التي يجريها الفرد يومياً بين بيئته وبيئة الآخرين. تتفاقم الحالة النفسية والمعرفية والإدراكية للفرد بواسطة المناخ المشجع على التنصل الفردي من البيئة الأصلية التي ينتمي إليها الفرد، والبحث عن بيئات أخرى والإصابة بالتبعية الفكري حول المسلمات الوطنية التي نشأ عليها الفرد في الأسرة والمدرسة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى. وجود الفرد في مواجهة مع بيئة إعلامية وسيبرانية وثقافية مفتوحة، يدفعه شعورياً أو لاشعورياً نحو التساؤل والتشكيك والريبة، مدفوعاً بالوضعية الانفعالية التي تخالغ شخصيته، التي تحمل مشاعر النعمة، التذمر، الإحباط، ضيق الأفق، الخوف من المستقبل، عدم الاستقرار العاطفي، وغيرها من الحالات الناتجة عن التعرض المستمر للفضاء الإعلامي والسيبراني.

يشكل انتشار مظاهر التقدير الوطني السليبي على مستوى الأفراد والجماعات الناتجة عن العيوب الوظيفية المجتمعية ومصادر الحرب الرمزية القادمة من الخارج، خريطة مطبات العطب المجتمعي التي تتسبب في وهن الإرادة التلقائية والقابلية الذاتية للانخراط في العمليات الدفاعية فوق مصفوفة المسارح المتعددة مثل حرب الأفكار، القتال الرمزي، الحرب السيبرانية، عمليات المعلومات المضادة، الحرب النفسية، وكل المفاهيم ذات العلاقة بالعمليات القتالية بدون نيران الأسلحة، الموجهة لضرب التماسك المعنوي والأخلاقي والثقافي للمجتمع. تبدأ معركة عطب خط الدفاع المجتمعي من بوابة التشكيك وتعميق الخلافات ونشر التناظرات السلبية بين الصور المأساوية ونظيرتها المثالية أو السابقة أو ما يجب أن تكون عليه الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع؛ يضاف إليها الأنشطة الاستخباراتية المتعمدة الموجهة نحو دعم التطرف في المعارضة السياسية، الميول الانفصالية، اختراق مؤسسات الدولة، وغيرها من الأعمال التي يمكن أن يستعان بها في تخريب العلاقات بين فئات المجتمع وتهشيم التناغم السوسيولوجي.

إذا أخذنا بعين الاعتبار فكرة سان تزو حول هزيمة استراتيجية العدو وربح الحرب بدون قتال أو كما قال: «هزيمة العدو دون قتال تتطلب مهارة أكبر من المهارة المطلوبة لتحقيق النصر في ميدان المعركة»⁽²⁷⁾، فإن الغاية الرئيسية للعدو هي جعل خصمه ينشغل عنه بواسطة خلق

المعارك الوهمية داخل مجتمعه، إضعاف قدرته على التفكير العقلاني، سحب نخبه العلمية، تغذية الانقسامات المجتمعية، دعم صحة الثقافات الفرعية المتطرفة، واستغلال أخطاء القيادة السياسية وجوانب ضعفها من أجل توسيع الهوة بين المجتمع والقيادة، وبين الدولة والمجتمع. يكمن مأزق الدفاع المجتمعي في قدرة العدو على الوصول إلى عقل وقلب مجتمع الطرف الخصم بسهولة بواسطة استغلال فضائات العولمة المختلفة: العولمة الاقتصادية، الاتصالية، الإعلامية، الفضائية، السيبرانية، وكل المجالات التي أكد المنظرون⁽²⁸⁾ على أنها أصبحت أكثر قدرة على اختراق بسهولة البيئة الإدراكية والنفسية للمجتمع؛ بشكل جعل من الممكن قتال الخصم فوق مسرح مجتمعه بدون نيران الأسلحة، سهام القتال الرمزي مركزة على تفكيك أو على الأقل إضعاف الروابط الفرد/المجتمع، الدولة/المجتمع، والدولة/المجتمع الدولي. عندما تتآكل هذه الروابط أو تصاب بالوهن، يفقد المجتمع قابلية الدفاع عن كيانه السياسي والثقافي والمعنوي وحتى الجغرافي في بعض الحالات؛ بصفة عامة، يفقد قدرته على الدفاع عن نفسه بنفسه.

تشكل الفرص الكثيرة أمام العدو للوصول إلى الأفراد داخل المجتمع واختراق عقولهم ومشاعرهم والتشكيك في اعتقاداتهم الأولية والبدئية حول الوجود الوطني للدولة والانتماء القومي ومقدسات الأمة، المكونات المفاهيمية والعملياتية لمحتوى مأزق الدفاع المجتمعي. هناك تغاير ملحوظ بين الدول حول تأثير هذا المأزق على القدرات الوطنية في الدفاع والأمن، إذ أن المجتمعات التي تعاني من هشاشة سوسيو-اقتصادية سوف تعاني بشكل مأساوي من آثار ضعف القابلية الدفاعية، جراء وجود جماعة كبيرة من المجتمع أو كله متعاطفة أو متعاونة مع العدو، كما كانت الحالة بارزة خلال الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والحرب الأهلية في سوريا وليبيا عام 2011. لقد أدى تعاون الشيعة والأكراد في العراق مع الغزاة إلى غرق البلاد في دوامة الحرب الأهلية والعنف الطائفي والفوضى الأمنية، التي استمرت لأكثر من عشرين سنة؛ النتيجة الاستراتيجية المأساوية هي إخراج العراق من المعادلة الإقليمية وخسارة دوره في المنطقة، بأن أصبح بيئة مفتوحة لنشاط الدور الصهيوني والإيراني والتركي فضلا عن الغزاة الغربيين.

ليست سوريا وليبيا بعيدة عن النموذج العراقي، بأن أصبحت سوريا ميدانا لانتشار أربعة جيوش دولية ناهيك عن نشاط مخابرات عدد غير محدد من الدول، بالإضافة إلى وجود أقاليم خارج سيطرة الحكومة السورية؛ نفس الآثار تقريبا ظهرت في ليبيا عندما انتشرت الفوضى الأمنية ثم نشبت الحرب الأهلية عام 2011 مع انتشار وحدات عسكرية وشبه عسكرية أجنبية بالإضافة إلى الانتشار العسكري التركي بالاتفاق مع الحكومة الليبية. العامل المشترك بين كل هذه الحالات هي ميل فئة كبيرة من مجتمعات هذه الدول نحو التعاون مع الأجنبي لخدمة أغراض تحت وطنية، أو حتى مصالح شخصية في بعض الأحيان؛ وهي الوضعية التي جعلت تلك الجماعات تقوم بالمهمة نيابة عن العدو في إضعاف الدولة، إسقاطها، أو إخراجها من المعادلة الاستراتيجية الإقليمية، سواء رغبت في ذلك أو لم ترغب.

كما تم استغلال الديمقراطية وحرية التعبير من قبل الجماعات المتطرفة لضرب استقرار المجتمعات أو بناء شبكات دعم وتمويل للجماعات الإرهابية التي تقاتل حكوماتها عبر العالم، يتم استغلال المجتمعات الرخوة اقتصاديا والهشة أمنيا لإحداث الفوضى وتفجير المخاطر الأمنية من أجل جعل القوات المسلحة تغرق في مشاكلها الداخلية، وتكون أكثر قابلية للمساومة على المصالح الوطنية مع الخصوم أو المنافسين على المستوى الإقليمي أو الدولي، لأنها سوف تكون بحاجة للدعم الخارجي والحصول على المعدات والمساعدات ذات العلاقة بمعركتها في بؤر التوتر. الحقيقة أن مثل هذه الاضطرابات الأهلية المسلحة أدت في كثير من الحالات إلى خسارة الدولة لإحدى أقاليمها، ظهور مسوغات إنسانية للتدخلات الخارجية، مواجهة العقوبات الدولية، وغيرها من المشاكل التي تضعف قوة الدولة في الدفاع عن نفسها بنفسها.

ضمن هذا السياق التحليلي، الدفاع المجتمعي يعني قابلية المجتمع للانخراط في دعم القوات المسلحة على جبهات القتال أو التحول بطريقة سلسلة إلى مسرح لعمليات القتال عندما تنهار الخطوط الدفاعية، أو ينجح العدو في التوغل إلى العمق الاستراتيجي للدولة أو يسيطر على العاصمة ويسقط الحكومة؛ في حين أن مأزق الدفاع المجتمعي هو عدم قابلية المجتمع لدعم القوات المسلحة عبر التعاون مع العدو أو قتال قوات الحكومة من الخلف، أو إثارة الاضطرابات والفوضى الأمنية أو يقبلون بسهولة استلام الأسلحة والأموال لقتال القوات الحكومية لغايات عرقية، دينية، سياسية، حسابات تاريخية، أو أي دافع آخر يغذي نقمة جماعة كبيرة من المجتمع على الحكومة. الفكرة العميقة المقصود التأكيد عليها في هذا الصدد، أن معنى مأزق الدفاع المجتمعي قد طرح بشكل متزايد حاجات دفاعية غير عسكرية، استناداً على التجارب الدفاعية للأمم الأخرى في مناطق مختلفة من العالم (أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أوراسيا، وإفريقيا بشكل عام). لم يعد مفهوم الدفاع محصوراً في المفهمة التقليدية المتضمنة تطوير القدرات القتالية ضمن إطار المفهوم الكلاوزفيتزي العام «انتظار العدو»⁽³⁰⁾ فحسب، وإنما ظهر عدد من المسارح الدفاعية التي لا تتطلب في كل الحالات نيران الأسلحة، تشمل بيئة الإدراك الاجتماعي، بيئة الانفعالات والاتجاهات النفسية، البيئة السيبرانية، وبيئة الانسجام السوسيلوجي، لخص كريستوفر بول (Christopher Paul) كل هذه المجالات الدفاعية تحت مسرح واحد اصطلاح عليه باسم «معركة العقول والقلوب»⁽³¹⁾.

عندما ينجح العدو في الوصول إلى هذه المسارح ويمارس العمليات التخريبية أو تنفيذ الأنشطة العدائية بصورة مختلفة ومعقدة، عندئذ يمكننا الحكم بأن الدولة تواجه مأزق الدفاع المجتمعي، الذي يعني من الناحية العملية أخذ مجتمعتها أو جماعات كبيرة من سكانها بعيداً عنها، لتجنيدهم كأدوات لتقوية نفوذهم أو تحريضهم ضدها. هناك الكثير من الحالات التي أدى فيها اختراق المجتمع إلى فقدان الدولة سيادتها الوطنية، نشوب النزاعات الأهلية، انتشار الفوضى الأمنية، ضعف السياسة الخارجية للدولة؛ مثل لبنان، السودان، ليبيا، العراق.

الخاتمة

تنتقل مصادر التهديد الأمني وبؤر النزاعات المسلحة من منطقة لأخرى بفعل تأثير عدوى جيو-سوسولوجية العلاقات الاستراتيجية بين الشعوب والأمم، التي تجعلها قادرة على استنساخ نفسها بطريقة شبكية، في ظل وجود ظروف معينة تشكل المناخ المساعد على نشأة ودعم وتوفير التغذية الرجعية بالحجم الكافي الذي يخلق محركات دفع عمليات الاستنساخ نحو الانتشار الشبكي عبر مناطق واسعة. الجانب الاستراتيجي المثير للاهتمام أن هذه العمليات تتحول بدورها إلى مصادر اختراق خطوط الدفاع الوطني في صورتها المادية أو الرمزية بفعل انتقالها إلى العمق الجيو-سوسولوجي للدولة؛ وهذا ما يمكن الاصطلاح عليه بمأزق الدفاع المجتمعي، الذي يتفاعل بنفس الديناميكية التي تعمل بها الأوبئة (كوفيد-19 مثلاً) في الانتقال من منطقة لأخرى وتخلق مأزق المناعة الصحية للمجتمعات ■

الهوامش

1. Ian GR Shaw, «Robot Wars : US Empire and geopolitics in the robotic age,» Security Dialogue (2017, Vol. 48(5)): 463.
2. David Held, Anthony McGrewn David Gldblatt & Jonathan Perrato, Global Transformation: Politics, Economics and Culture (Great Britain: T. J. International, Padstow, Cornwall, 2003), p.37.
3. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-44.
4. Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), pp. 282-84.
5. Robert Jervis, « Perception and Misperception in International Politics, in International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 286-99.
6. Jerel A. Rosati, « A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy, » in Foreign Policy Analysis : Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersey : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 49-66.
7. علي ليلة، نظرية علم الاجتماع، ط. 4 (الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2000)، ص. 508 - 09.
8. علي عبد الرزاق جليبي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع، (د.م.: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 238 - 48.
9. السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 330.

10. Sigmund Freud, « Psychodynamic Perspective in Personality Theory, » in Personality Theories: Basic Assumptions, Research, and Applications, 3rd ed., ed. Larry A. HJelle and Daniel J. Ziegler (New York: MacGraw-Hill International Editions, 1992), pp. 81 – 130.
11. Larry A. HJelle & Daniel J. Ziegler, Personality Theories : Basic Assumptions, Research, and Applications, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill International Editions, 1992), pp. 373-77.
12. جورج إم غازدا وريموند جي كورسيني، نظريات التعلم: دراسة مقارنة، 2 أ.ج.، تر. علي حسين حجاج، مر. عطية محمود هنا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص ص. 11-208.
13. Zeev Maoz, National Choices and International Process (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney : Cambridge University Press, 1990), pp. 56 -61.
14. John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London : W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 31.
15. Zbigniew Brzezinski, The Choice : Global Domination or Global Leadership (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 40-47.
16. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 161.
17. Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 51-64.
18. Joseph Frankel, Contemporary International Theory and The Behaviour of States (N. P.: Oxford University Press, 1972), pp. 93-94.
19. Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1983), p. 156.
20. Sarah Trenholm, Thinking Through Communication : An introduction to the Study of Human Communication, 3rd ed. (Boston, London, Toronto, Sydney, Tokyo, Singapore: Allyn and Bacon, 2001), pp. 180-89.
21. Julian Richards, Cyber-War : The Anatomy of the Global Security Threat (UK : Palgrave Macmillan, 2014), pp. 34-56.
22. Jan Aart Scholte, «Global Civil Society,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 238-39.
23. سون أنزو، فن الحرب، تق. وتغ. أحمد ناصيف، (دمشق، القاهرة، لبنان: دار الكتاب العربي، 2010)، ص. 23.
24. فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، (عمان: دار الشروق، 1992)، ص. 36.
25. علي عبد الرزاق جلبلي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع، (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص. 190 - 217).

26. معنى خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991)، ص ص. 122 - 138.
27. سون أنزو، مرجع سبق ذكره، ص. 43.
28. André Arnes, «Large-Scale Monitoring of Critical Digital Infrastructures,» in Cyber Warfare and Cyber Terrorism, ed. Lech J. Janczewski and Andrew M. Colarik (New York : Andrew Colarik. com, 2007), pp. 279-80.
29. Fritz W. Ermarth, «Russian Strategic Culture in Flux : Back to the Future?,» in Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction : Culturally Based Insights Into Comparative National /Security Policymaking, ed. Jeannie L. Johnson, Kerry M. Kartchner, and Jeffrey A. Larsen (United States: PALGRAVE MACMILLAN, 2009), p. 86.
30. كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، تر. سليم شاكّر الإمامي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص. 501.
31. Christopher Paul, Information Operations Doctrine and Practice : A Reference Handbook, fo. Charles A. Krohn (London : PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut, 2008), p. 167-88.